لها فانه لا يخفى من اعتماد عليه ولجأ في مهماته اليه كما نفع
باصلهما او الحق بان يلهمه الاعتناء بهما تفهيما وحفظا ويجيب
المهمات بالفوز في دار السلام الترغيب ممن ماسأله ودعاه بعلمي
مجيب الدعوات اي دعوات الداعي بما سأله ماسال واعلم انه لما
كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب الذي يعرف به صواب
الكلام من خطائه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب
الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المولف رحمه الله
بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزؤه و
الشيء انما يعرف بعد معرفة اجزائه فقال الكلام هو لغة عبارة
عن القول وما كان مكتفيا بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا اربعة
وهي المشار اليها بقوله اللفظ اي الصوت المتضمن بعض الحروف
الهجائية تحقيقا او تقديرا دل على معنى ام لا وهو في الاصل
مصدر بمعنى رمى ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول المركب من كلمتين فاكثر تركيبا
اسناديا افاد ام لا المفيد بان افهم معنى يحسن السكوت عليه
بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون
المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن

بثانيه

لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المولف بما علم
التزاما اذ المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر
جميع اجزائها نصا صريحا بالوضع اي بالقصد وهو ان يقصد المتكلم
بما يتلفظ به افادة السامع فهذه قيود اربعة متى وجدت
وجد الكلام النحوي وحيث انتفت او انتفى واحد منها انتفى الكلام
النحوي اذا علمت ذلك فالقيد الاول وهو اللفظ بمنزلة
الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو
مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد
يخرج ما لا فائدة فيه كان كان قام زيد والوضع اي القصد
يخرج غير المقصود كالصادر من النائم وجملة المقصود لغيرها
كصلة الموصول واعلم ان صور تاليف الكلام ستة اسمان
فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء
جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقل ما يتالف الكلام
من اسمين حقيقة كهذا زيد او حكما نحو زيد قائم فان الوصف مع
مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية
والجمع او فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يتالف من فعلين
او حرفين او حرف واسم او حرف وفعل لانه للكلام لا بد

Copyright © King Saud University